رفع برقية تهنئة إلى فخامة رئيس الجمهورية بمناسبة العيد الـ(46) لثورة (26) سبتمبر :

مجلس الوزراء يستمع إلى تقرير وزير الداخلية عن الإجراءات المتخذة لتعقب المسؤولين عن العمل الإرهابي وتقديمهم إلى العدالة

إقرار مشروع خطة التنمية الرابعة (2011 ـ 2015م) وإجراء تقييم شامل للخطة الخمسية الحالية

إنشاء نظام رقابي موحد وشامل لمياهنا الإقليمية للحد من أعمال القرصنة

الموافقة على مذكرة الأشغال العامة لتعزيز إجراءات تنظيم مزاولة مهنة المقاولات

تخصيص خمسة مليارات ريال في موازنة صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي لعامي 2008-2009م

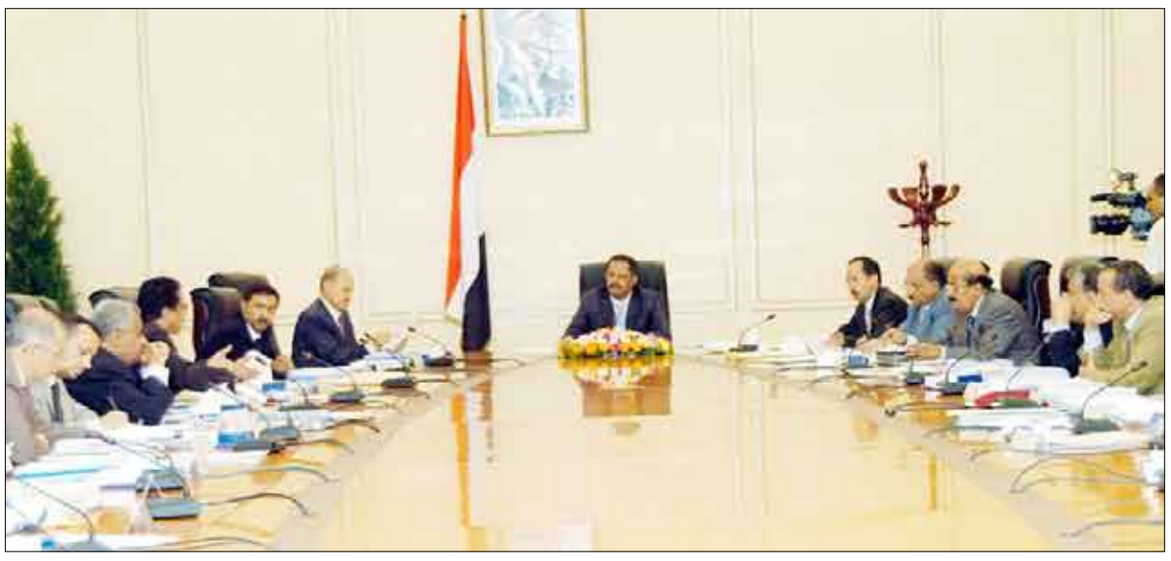

صنعاء /سبأ :

رفع مجلس الـوزراء برقية تهنئة لفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بمناسبة قدوم العيد الـ46 لثورة الـ26 من سبتمبر الخالدة.

حيث عبر المجلس في البرقية عن أسمى آيات التهاني والتبريكات لفخامة الأخ رئيس الجمهورية وكافة أبناء شعبنا اليمني الأبي بهذه المناسبة الوطنية الغالية التي تتزامن هذا العام و روحانيات خواتيم شهر رمضان المبارك.

ونوه المجلس إلى عمق الدلالات الوطنية والإنسانية الراسخة للثورة اليمنية المباركة وتواصل انتصاراتها في كافة مجالات البناء والتنمية وتعزيز الممارسة الديمقراطية في مجتمع الحرية والديمقراطية.

وأكدت البرقية أن تلك الانتصارات ما كانت لتتحقق وتتواصل لولا القيادة الحكيمة والمقتدرة لفخامة الأخ الرئيس والالتزام القيادي بترجمة أهداف الثورة اليمنية الستة السامية في كل الميادين.

وعبرت عن التزام الحكومة بمواصلة السير في خطى الانجازات المتواصلة من خلال تنفيذ ما احتواه بيانها والبرنامج الانتخابي الرئاسي وذلك تعزيزا لعطاءات سيرة الثورة اليمنية المباركة سبتمبر واكتوبر .. مؤكدة أن وتيرة العمل من اجل ترسيخ الديمقراطية والالتزام باستحقاقها سيكون في مقدمة المهام التي ستوليها الحكومة الاهتمام والعناية بالتعاون مع اللجنة العليا للانتخابات بإعتبار أن الديمقراطية اليمنية اليوم هي من أعظم مكاسب الثورة والوحدة المباركة والدليل العملي على ممارسة الشعب حقه في حكم نفسه بنفسه وانتخاب قيادته السياسية والمحلية والمؤسسة التشريعية.

وعبر المجلس عن امنياته في ان يعيد الله هذه المناسبة الوطنية الغالية وقد تحقق لشعبنا المزيد من الانتصارات والمكاسب في اطار بناء الوطن اليمني الجديد والتقدم بخطوات واثقات نحو المستقبل الأفضل .. سائلا المولى عز وجل ونحن في هذه الأجواء الروحانية التي تغمرها على حياتنا خواتم الشهر الفضيل ان يوفق الجميع إلى مواصلة القيام بأداء واجباته صياما وقياما وبرا واحسانا.

من جهة ثانية أشاد مجلس الوزراء بالدور البطولي للأجهزة الأمنية في إفشال الهجوم الإرهابي الجبان الذي استهدف يوم الأربعاء الماضي سفارة الولايات المتحدة الإمريكية بصنعاء.

وترحم المجلس على أرواح الشهداء الذين استشهدوا جراء الهجوم الإجرامي الشنيع من رجال الأمن الذين تصدوا ببسالة للإرهابيين ومن المواطنين الذين كانوا متواجدين في موقع الحادث.

ودان المجلس بشدة هذه العملية الإرهابية التي استهدفت ضرب الاقتصاد الوطني والإضرار بسمعة اليمن وعلاقاتها على المستوى الدولي والتأثير على الأمن والاستقرار ومعيشة المواطنين ..داعيا المواطنين الى المزيد من اليقظة والتعاون المسؤول مع الأجهزة الأمنية للتصدي للإرهابيين وأعمالهم الإجرامية التي تستهدف الوطن ومستقبل أبنائه.

ونوه المجلس إلى الدور الحيوي للمنابر الإعلامية والدينية والاجتماعية تجاه إبراز الآثار الاقتصادية والإنسانية التي تخلفها الأعمال الإرهابية وذلك في تجاه تعزيز الرأي العام الرافض لهذه الأعمال التي تتنافى وقيم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف.

وكان مجلس الوزراء قد استمع في اجتماعه أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور الى تقرير وزير الداخلية حول ملابسات هذا الهجوم الإرهابي والإجراءات التي اتخذتها للكشف عمن يقفون ورائه بما في ذلك تعقب العناصر المسؤولة في التخطيط لهذا العمل الإرهابي الجبان والقبض عليهم وتقديمهم إلى العدالة لينالوا جزاءهم العادل.

واقر المجلس البدء في الاعداد والتحضير لانجاز مشروع خطة التنمية الرابعة 2011 ـ 2015م وتشمل عملية التحضير تحديد التوجهات العامة للخطة وتحديد المحاور والقضايا والقطاعات التي تتطلب اجراء دراسات نوعية عنها بهدف بلورة التوجهات والمرتكزات الاستراتيجية للخطة على المستوى الكلي والقطاعي والأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المحلية الى جانب تحديد معالم وتوجهات التشاور والحوار مع كل شركاء التنمية (الجهات الحكومية والسلطة المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمانحين) وكذلك اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحسين جودة البيانات .

وأكد المجلس اهمية الاعداد المنهجي لهذه الخطة التي تأتي مع بداية العقد الثاني للألفية الثالثة والذي يتضمن الوفاء باستحقاقات إستراتيجية وهامة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن والتي منها مستوى الانجاز لتحقيق اهداف التنمية الألفية بحلول 2015م وكذا التأهيل التنموي الشامل للانضمام والاندماج مع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بحلوله عام 2015م أو قبل ذلك ، إضافة الى التركيز على بناء القدرات لدعم وتقوية الادارات ووحدات التخطيط التابعة في مختلف الجهات المساهمة في إعداد الخطة وتقييم مستوى تنفيذها .

وشدد المجلس على إجراء تقييم شامل للأعوام الثلاثة الأولى للخطة الخمسية الحالية وتحديد مدى فاعلية برامج وتوجيهات الخطة ومستوى تحقيقها للأهداف المتوخاة خلال الفترة المشار إليها ، وعلى أن يتم تقديم تقرير حول عملية التقييم الى المجلس في أسرع وقت ممكن للمناقشة واتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها تعزيز مضامين الخطة الرابعة وآليات تنفيذها على المستوى المحلي والمركزي .

وكلف المجلس الأخ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع وزير الشؤون القانونية اعداد مشروع قرار رئيس الجمهورية الخاص بتشكيل اللجنة العليا للإعداد والتحضير لخطة التنمية الرابعة ومتابعة إصداره .

وناقش المجلس تقرير وزير الثروة السمكية حول نتائج الزيارة الميدانية لقيادة الوزارة إلى المحافظات الساحلية وذلك في الفترة 6-28 أغسطس المنصرم.

وتضمن التقرير تشخيصا لواقع القطاع السمكي ومتطلبات النهوض به في مجالات البنية التحتية والجوانب التشريعية والمادية والتسويقية والرقابة والتفتيش والاصطياد التقليدي وذلك لما فيه تحقيق دوره المنشود والمؤثر في خدمة الاقتصاد الوطني. وتناول التقرير أوضاع الجمعيات السمكية وضرورة العمل على إصلاح أوضاعها في تجاه خدمة الصيادين والارتقاء بعملية الاصطياد والتسويق للأحياء البحرية إلى جانب الخدمات العامة اللازم توفرها في قرى وتجمعات الصيادين والعمل في نفس الوقت على تأهيل المنشآت السمكية القائمة في مراكز الإنزال.

وقد أقر المجلس في ضوء مناقشته للتقرير اعداد استراتيجية جديدة لتطوير القطاع السمكي يتم التركيز فيها على البرامج والآليات الكفيلة بتحسين إدارة الموارد السمكية والأبحاث ودراسة المخزون السمكي وتأكيد الرقابة والتفتيش والجودة والإحصاء والإرشاد والاستثمار وإعداد الخارطة الاستثمارية والتنموية واستيعاب متطلبات اعادة هيكلة هذا القطاع والوحدات الاقتصادية التابعة له ووفقا لشروط مرجعية يتم اقرارها من قبل مجلس الوزراء.

وأكد المجلس إنشاء نظام رقابة وتفتيش موحد وشامل لمياهنا الإقليمية والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة للاستفادة من الإمكانيات المتوفرة لدى كل جهة وذلك للحد من الانتهاكات والاختراقات وأعمال القرصنة للمياه الإقليمية ومكافحة أعمال التهريب والعمل في نفس الوقت على إيجاد نظام حديث لترقيم قوارب الصيد التقليدي والترخيص لها.

ووافق المجلس على آلية تنفيذ مشاريع البنية التحتية للثروة السمكية في المحافظات والمديريات الساحلية المقدمة من الوزارة بالتعاون مع مشروع الأشغال العامة.

وأقر المجلس بهذا الشأن تخصيص مبلغ خمسة مليارات ريال من مخصصات القطاع السمكي في موازنة صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي لعامي 2008-2009م للمساهمة في تنفيذ تلك المشاريع.

ووافق المجلس على مذكرة وزير الأشغال العامة والطرق بشأن جداول متطلبات تصنيف المقاولين والمكاتب والشركات الاستشارية الهندسية وذلك في مجالات الطرق والمباني وأعمال المياه والصرف الصحي والسدود والحواجز وقنوات الري والموانئ والمنشآت البحرية وحفر الآبار والكهروميكانيك والديكور.

وتهدف المذكرة إلى تعزيز الإجراءات الرامية الى تنظيم مزاولة مهنة المقاولات وتسجيل وتصنيف المقاولين بحسب إمكانياتهم وقدراتهم المالية والفنية والإدارية وخبراتهم السابقة وذلك لما من شأنه تطوير أعمال الأشغال العامة والطرق وتلافي أي اختلال أو قصور في عملية تنفيذها بما في ذلك الدراسات الاستشارية الفنية.

ووافق المجلس على مشروع القرار الخاص بتشكيل المجلس الاستشاري العام للتعليم الفني والمهني برئاسة وزير التعليم الفني والتدريب المهني وعضوية المسؤولين المعنيين في الوزارة والجهات الحكومية ذات العلاقة وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويأتي هذا القرار في أطار عملية استكمال الهيكلة التشريعية والإدارية لمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني واستنادا الى نصوص القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن التعليم الفني والتدريب المهني ولائحته التنفيذية.

وأحال المجلس خطة إصلاح إدارة التوجيه والإرشاد وتطوير الخطاب الديني المقدمة من وزير الأوقاف والإرشاد الى لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن لمراجعتها ورفع تقرير الى المجلس بالنتائج للمناقشة واتخاذ القرار المناسب.

وتهدف الخطة إلى تطوير الواقع التشريعي والمؤسسي والبشري لقطاع التوجيه والإرشاد ووضع معالم السياسة الإرشادية بما يحقق المقاصد الشرعية ويواكب التطورات والمتغيرات ونشر المفاهيم الإسلامية الصحيحة وتنمية الوعي الديني والقيم الأخلاقية وإحياء رسالة المسجد وتعزيز دوره وتحسين أوضاع القائمين عليه وكذا ترشيد الخطاب الديني وتحديث آلياته وأساليبه وتطوير إدارة الإرشاد والتعليم الديني والمساهمة في تربية النشء والشباب وإعدادهم علميا وثقافيا وروحيا وأخلاقيا وفقا للتعاليم الإسلامية والقيم الأخلاقية وتحصينهم من الانحرافات الفكرية وغيرها من الأهداف المرتبطة بترسيخ الثوابت الدينية والوطنية والولاء الوطني كفريضة شرعية وضرورة وطنية.

ووافق المجلس على مشروع القرار المقدم من وزير الأوقاف والإرشاد بخصوص توزيع حصة اليمن من الحجيج على المحافظات بحسب التعداد السكاني لكل منها.

وتضمن القرار أولوية التسجيل في حالة زيادة عدد طالبي التسجيل لأداء مناسك الحج عن حصة المحافظة وفقا للسن وتأدية هذه الفريضة وكذا الفترة الزمنية التي ينبغي أن لا تقل عن خمس سنوات.

ويهدف القرار الى تأكيد العدالة في عملية التفويج وإفساح المجال أكثر أمام الحجاج الجدد لتأدية هذه الفريضة الدينية العظيمة.

وشكل المجلس لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي لدراسة تقرير وزير الصناعة والتجارة حول إجراءات الإعداد والتحضير لتنفيذ مشروع المسح الصناعي الشامل في العامين 2009-2010م والرفع بالنتائج الى اجتماع قادم.

ويهدف المسح إلى توفير وتحديث قاعدة البيانات الصناعية بما يساعد على رسم السياسات والخطط المستقبلية ووضع استراتيجية تنمية قطاع الصناعة وتطوير دوره الفاعل في النهوض الاقتصادي الوطني وخلق فرص العمل.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي أطلع المجلس على تقرير وزير السياحة حول مشاركته في بورصة توبريزا للسياحة والسفر إلى العاصمة الفرنسية باريس وذلك في الفترة 16-19 سبتمبر الحالي وعلى تقرير وزير الاتصالات وتقنية المعلومات عن مشاركته في أعمال المؤتمر 24 للإتحاد البريدي العالمي الذي عقد في العاصمة السويسرية جنيف مؤخرا.

في الأمسية الرمضانية بصعدة

أبورأس يؤكد التزام الدولة بمعالجة الآثار والأضرار الناتجة عن أعمال الفتنة في المحافظة

صعدة/سبأ:

أكدت قيادات الاجهزة التنفيذية والمحلية والشخصيات الاجتماعية والسياسية بمحافظة صعدة حرصهم على تحقيق اهداف قرار رئيس الجمهورية بايقاف العمليات العسكرية من خلال تكاتف كافة الجهود لإنهاء فتنة التمرد واشاعة السلام في مختلف مناطق المحافظة بمايكفل تحقيق النهضة التنموية الشاملة التي بدأت وتائرها تدب عبر اللجنة العليا لإعادة الاعمار.

وجدد المشاركون في الأمسية الرمضانية التي عقدت أمس الأول بصعدة بحضور نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية صادق أمين ابورأس وعدد من الوزراء مساندتهم للقرار الحكيم لرئيس الجمهورية لما يؤكده من حرص على حقن الدماء وايقاف اعمال التخريب والإخلال بالأمن والاستقرار .داعين إلى تكاتف الجهود في سبيل الإسراع بإعادة السكينة والطمانينة إلى مختلف مناطق المحافظة وانعاش وتيرة المشاريع التنموية التي توقفت بفعل فتنة التخريب والتمرد .. مثمنين عالياً تخصيص الحكومة عشرة مليارات ريال لتحريك عجلة التنمية في المحافظة كمرحلة أولى.

وفي الأمسية أكد نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية التزام الدولة بمعالجة الأثار والاضرار الناتجة عن اعمال الفتنة من خلال توظيف الامكانيات المتاحة لإعادة الاعمار والنهوض بالتنمية.

وقال « أن النجاح في ذلك لايمكن تحقيقه الا بتعاون وتكاتف أبناء صعدة بمختلف انتماءاتهم ومستوياتهم الاجتماعية والسياسية وتكامل مساعيهم مع جهود الحكومة في مختلف مستوياتها.

واشار الى الاجراءات التنفيذية والعملية التي عبرت عن حرص رئيس الجمهورية والحكومة والتي اوضحتها التوجيهات والمتابعة المستمرة للجنة الوزارية المكلفة بحصر الاضرار القاضية بالبقاء في المحافظة حتى الانتهاء من تنفيذ مهمتها بصورة دقيقة وواضحة، اضافة الى تكليف عددمن الوزراء بالنزول الميداني للمحافظة الاسبوعين الماضيين بغية التعرف عن قرب على هموم واحتياجات ابناء صعدة الى جانب القنوات الرسمية بما فيها اجهزة السلطة المحلية المنتشرة في عموم مديريات المحافظة.

وأشاد نائب رئيس الوزراء في كلمته بالأدوار النضالية والبطولية لأبناء المحافظة في مراحل الدفاع عن الثورة وترسيخ اركان النظام الجمهوري وأسقاط الشعارات المتخلفة والعصبية.

مؤكدا أن ابناء صعدة هم من أكثر المحبين للسلام والتمدن والحرص على احترام النظام و القانون ويتقدمون غيرهم في العمل والانتاج الزراعي والاقتصادي.

وتطرق إلى التطورات التي تشهدها الساحة الوطنية في مجالات التنمية وكذا على الصعيد الديمقراطي وخصوصا التحضيرات الجارية لاجراء الانتخابات النيابية في ابريل القادم .

وقال « مع الأسف بعض القوى السياسية تتعامل مع ذلك الاستحقاق بأسلوب المكايدة لتحقيق مصالح ومكاسب خاصة بعيداً عن مصالح الوطن وخلافاً للوفاق السياسي الوطني».

ونبه من تأثير ازدواجية الخطاب الاعلامي الذي تتبناه تلك القوى على النسيج الاجتماعي للوطن ومحاولة استهداف مؤسسات الدولة سيما التشكيك بنزاهة القضاء واستقلاليته او حق الاغلبية البرلمانية المنتخبة في اتخاذ القرار والتشريع.

وحث نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون الداخلية ابناء صعدة على التفاعل مع الانتخابات النيابة القادمة ابتداءً من عملية مراجعة سجلات قيد الناخبين والتي تليها فترة قيد وتسجيل الذين بلغوا السن القانونية او الراغبين في نقل موطنهم الانتخابي التي سيتم تدشينها قريباً.

من جانبه أشار وزير الصحة العامة والسكان الدكتور عبد الكريم راصع الى التحديات التي تواجه التنمية في اليمن والتي من ابرزها تناثر التجمعات السكانية ومحدودية الموارد.

مستعرضا المشاريع الصحية التي نفذتها وزارة الصحة العامة والسكان خلال الفترة الماضية في محافظة صعدة وكان من ابرزها توزيع ادوية بمبلغ 570الف دولار ورفد المنشآت الطبية بمعدات وأجهزة صحية بتكلفة 350 الف دولار, اضافة الى تخصيص 83 مليون ريال لإعادة تأهيل 22 منشأة صحية تأثرت بسبب الحرب.

وقال أن اجمالي الانفاق على قطاع الصحة في المحافظة تجاوز المليار و45 مليون ريال سنوياً.. داعيا المجالس المحلية والشخصيات الاجتماعية الى ضرورة الحفاظ على المشاريع الصحية والتعاون مع اجهزة الدولة في الحفاظ على السكينة والسلام في المحافظة.

من جهته اشار وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس كمال الجبري الى أن المشاريع في مجال الاتصالات والخدمات البريدية التي حظيت بها المحافظة خلال الخمسة الأعوام الماضية تجاوزت 58 مشروعاً في الشبكة الثابتة وثمانية مشاريع في الهاتف الريفي و20 محطة بث لشركة الهاتف النقال « يمن موبايل».

وقال أن السعة الهاتفية بلغت 28 الف خط و50-40 الف خط لاسلكي بالاضافة الى ان العمل جاري في تجهيز مبنى البريد المركزي للمحافظة تمهيداً لفصله عن المركز الرئيس في صنعاء الى جانب الشروع في دراسة وبناء ستة مكاتب بريدية في ست مديريات لتغطية الخدمات البريدية للمواطنين.

ومن جانبه أوضح وزير النقل خالد ابراهيم الوزير أن وزارته بصدد دراسة تأهيل المنفذين الدوليين بصعدة حيث قامت باستقدام عدداً من الخبراء في ذلك المجال, وستبداء الدراسة الأولية بعد عيد الفطر المبارك.. مشيرا الى أنه سيتم اعتماد المبالغ المالية لتنفيذ المرحلة الثانية من تجهيز مطار صعدة في موازنة 2009م.

وقال «أن وزارته ستعمل على تنظيم رحالات مستمرة ومنتظمة لطيران السعيدة الى صعدة وكذلك باصات النقل الجماعي الا أنه ربط الأخيرة بتوفر الأمن الذي يجب على المواطن الاضطلاع بدوره في ذلك».

فيما استعرض وزير الادارة المحلية عبد القادر علي هلال رئيس اللجنة الوزراية لإعادة الأعمار الجهود المبذولة في عملية حصر الاضرار في مختلف المديريات المتواصلة .. موضحا أنه سيتم تقديم تقرير متكامل ومفصل بشكل دقيق بعد اجازة عيد الفطر المبارك لمجلس الوزراء.

وقال :» لمسنا من ابناء المحافظة النفس التواقة للسلام الذي حققته الارادة السياسية لرئيس الجمهورية ومختلف قيادات الدولة الحريصة على حقن الدماء في المحافظة».

وحمل الوزير المواطنين جزءاً كبيراً من المسئولية في اشاعة السلام وتثبيت عراه في قراهم ومناطقهم .. داعيا الى التعاون والتضافر في عملية حصر الاضرار مع اللجان الميدانية المكلفة بذلك.

وألقى محافظ صعدة حسن محمد مناع كلمة إستعرض فيها المطالب الضرورية من المشاريع والاحتياجات التنموية للمحافظة والتي تتمثل في تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية باعتماد 10 الاف حالة ضمان اجتماعي اضافية للمحافظة للاسر الفقيرة وانشاء جامعة صعدة وكلية المجتمع والمعهد الصناعي والمهني بمديرية حيدان و اعادة العمل في المشاريع المتعثرة والتي تحتاج الى اعتمادات مالية لا تقل عن مليار و50 مليون ريال للتنفيذ سدود الجرفين بمديرية ساقين ومقفز الضبي بمديرية سحار ونجوان مديرية باقم وكذلك سد وادي بدر مديرية غمر.

وقال المحافظ مناع أن المحافظة بحاجة الى اعتماد عشرة مليارات ريال لتنفيذ مشاريع الطرق بعضها مازال متعثراً وربط عموم المديريات بالمحافظة صعدة .. مشيرا الى أن تحسين اداء مؤسسة المياة بالمحافظة تحتاج حالياً الى 500 مليون ريال لتغطية عاصمة المحافظة والمناطق المجاورة لها, فضلا عن البدء بتشييد مشروع الصرف الصحي لصعدة.

واوضح أن المشاريع المتعثرة والتي هي قيد التنفيذ 2008 - 2009 في مجال مياة الريف بحاجة الى مبلغ ملياري ريال ومثلها للاسراع في تشييد مشروع الاستاذ الرياضي واستكمال الصالة الرياضية وتجهيز العديد من النوادي .

وأكد على ضرورة انشاء مستشفى مركزي بالمحافظة ودعم الاجهزة المعنية في مجال الإعلام للتوجيه الرسالة الوسطية والتنموية وتزويد المحافظة بـ15 ميجاوات من الطاقة الكهربائية ومد الشبكة الى مختلف المديريات.. متوقعا التكلفة الأولية للكهرباء أن تتجاوز 4 مليارات ريال.

وطالب بسرعة بناء المجمعات الحكومية في مختلف المديريات تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية.

وكان الاجتماع الذي عقد برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية وحضور وزراء الصحة والاتصالات والنقل قد اطلع على نتائج أعمال اللجنة الوزارية باعادة الاعمال من قبل رئيس اللجنة وزير الادارة المحلية عبد القادر علي هلال.

واوضح التقرير أن العمل لازال متواصل في مديريتي ساقين وحيدان وانتهى في بعض المديريات وأن عدد المنازل التي تعرضت للدمار وبحاجة الى تعويض بلغت 6000 منزل و1200 مزرعة و310 منشأة عامة.

واوضح التقرير أن التكلفة التقديرية الأولية لإعادة تشييدها تتجاوز 19 مليار ريال وأن المطلوب الأن توفير الاعتمادات المالية لتفعيل المشاريع المتعثرة وتحديد برنامج زمني لذلك.

وقال أن هناك أكثر من 12 الف اسرة كانت نزحت الى مديريات مختلفة منها 800 - 900 اسرة تعاني ضروفاً صعبة وقاسية.. معتبرا معالجة قضايا النزوح من أكثر التحديات التي توجه لجنة إعادة الاعمار.

وأكد تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية بتغطية احتياجات 20 الف حالة متضررة من حرب صعدة .

واعتبر الاختلالات الأمنية والتحديات المالية والبيروقراطية من ابرز التحديات التي تعيق تنفيذ المشاريع التنموية وتمنع تحقيق الاستقرار الأمني والمعيشي للمواطن.وقال أن الزيارات الميدانية متواصلة الى المديريات والقرى بغية تقصي الحقائق حول الاوضاع التي خلفتها ا فتنة التمرد .

واشار مدير صندوق صعدة المهندس محمد ثابت الى الاجراءات الفنية الأولية التي يقوم بها الصندوق حول تشييد المشاريع اللازمة في مختلف المديريات بمافيها تأهيل 21 منشأة صحية.. مذكرا بالدعم الذي قدمته الحكومة الايطالية لإعادة اعمار صعدة والذي يتجاوز 5 ملايين يورو.

وفي ختام اللقاء حث نائب رئيس الوزراء اللجنة على سرعة انجاز عملها وتقديم تقرير مفصل متكامل الى مجلس الوزراء عقب اجازة عيد الفطر المبارك .. مشيرا الى أن هناك مقترح بأن يعقد اجتماع مجلس الوزراء في مدينة صعدة.

وطلب من اللجنة أن تضع آلية مناسبة لتنفيذ المشاريع التنموية على أن يكون تحديد المشاريع المهم فالاهم .. مثنياً على الجهود التي بذلتها اللجنة الوزارية.

ووعد نائب رئيس الوزراء بسرعة العمل على حل المشاكل والتحديات التي مازالت توجهها بقية الاسر النازحة والمتضررة من أحداث الفتنة خلال اليومين القادمين بعد أن تحدد اللجنة الاجراءات المطلوبة لذلك.